



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación



المؤتمر العام

الدورة الثامنة والعشرون

١٩٩٥/١١/٢ - ١٠/٢٠

توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية

لتشمل جميع الموارد الوراثية المتصلة بالأغذية والزراعة

بيان المحتويات

الفقرات

٢ - ١

أولا - المقدمة

٣

ثانيا - توسيع اختصاصات الهيئة

٦ - ٤

ثالثا - تنفيذ الاختصاصات الموسعة للهيئة

١١ - ٧

رابعا - مجموعات العمل القطاعية في الهيئة

١٢

خامسا - الاجراء المنتظر من المؤتمر

المفحات

8

مشروع القرار

القرار ٩٥/... توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية
النباتية التابعة للمنظمة لتشمل جميع الموارد الوراثية
المتصلة بالأغذية والزراعة

10

ملحق القرار ٩٥/...

النظام الأساسي لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

المفحات

المرفق الأول: مستخرجات من:

- 14 تقرير الدورة الاستثنائية الأولى لهيئة الموارد
الوراثية النباتية
(روما، ٧-١١/١١/١٩٩٤)
- 16 تقرير الدورة السابعة بعد المائة للمجلس
(روما، ١٥-٢٤/١١/١٩٩٤)
- 17 تقرير الدورة الواحدة والعشرين للجنة مmaid الأسماك
(روما، ١٠-١٣/٣/١٩٩٥)
- 18 تقرير الدورة العشرين للجنة الغابات
(روما، ١٣-١٦/٣/١٩٩٥)
- 19 تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة الزراعة
(روما، ٢٧-٣١/٣/١٩٩٥)
- 20 تقرير الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس
(روما، ٥-١٤/٦/١٩٩٥)
- 21 تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة الزراعة
(روما، ٢٧-٣١/٣/١٩٩٥)
- 22 المرفق الثاني: مجموعات العمل القطاعية في الهيئة:
تحليل مقارن لثلاثة خيارات وردت في
النص وتبعاتها المالية

توسيع لختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية
لتشمل جميع الموارد الوراثية المتصلة بالأغذية والزراعة

أولا - المقدمة

١ - يشهد مجال الموارد الوراثية والتنوع البيولوجى تغيرات سريعة بعد تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجى، وتمشيا مع نصوص جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وقد أدى ذلك الى زيادة الوعى فى مختلف أنحاء العالم بأهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من أجل استمرارية الحياة فوق كوكب الأرض، وأحدث زيادة هائلة فى الجهود القطرية والدولية من أجل المحافظة على هذه الموارد واستخدامها بصورة مستدامة. ولاشك أن التركيز الذى توليه بلدان عديدة لاستخدام الموارد الوراثية فى اطار التنوع البيولوجى الزراعى له تأثيره على برامج المنظمة ومناهجها فى هذا المجال.

٢ - وفى ضوء هذه الأحداث، أثارت الدورة الاستثنائية الأولى لهيئة الموارد الوراثية النباتية التى عقدت فى المدة من ٧ الى ١١/١١/١٩٩٤ مسألة توسيع اختصاصات الهيئة لتشمل جميع الموارد الوراثية المتصلة بالأغذية والزراعة. ثم ناقش مجلس المنظمة هذا الموضوع فى دورته السابعة بعد المائة (١٥-٢٤/١١/١٩٩٤). "ووافق المجلس على عدد من النقاط من بينها: الحاجة الماسة الى إطار حكومى دولى يعنى بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، وضرورة تلافى حدوث أى ازدواجية مع وظائف مؤتمر الأطراف فى اتفاقية التنوع البيولوجى، وضرورة ألا تتأثر الأنشطة الحالية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية من جراء توسيع اختصاصات الهيئة". وأحال المجلس هذا الموضوع الى لجانه الفنية، والى هيئة الموارد الوراثية النباتية نفسها لمزيد من الدراسة. وبناء على ذلك فقد عرض هذا الموضوع على الدورة الواحدة والعشرين للجنة مصايد الأسماك (١٠-١٣/٣/١٩٩٥) والدورة العشرين للجنة الغابات (١٣-١٦/٣/١٩٩٥) والدورة الثالثة عشرة للجنة الزراعة (٢٧-٣١/٣/١٩٩٥) التى رفعت تقاريرها الى الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس (٥-١٤/٦/١٩٩٥). وبعد ذلك نوقش تقرير

المجلس فى الدورة السادسة لهيئة الموارد الوراثية النباتية (١٩٩٥/٦/٣٠-١٩). ويتضمن الملحق ١ مقتطفات من تقرير كل دورة من هذه الدورات عن هذا الموضوع.

ثانيا - توسيع اختصاصات الهيئة

٣ - كان مجلس المنظمة فى دورته الثامنة بعد المائة قد "أوصى بأن يوافق المؤتمر خلال دورته الثامنة والعشرين على توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتصبح اختصاصات هيئة موارد وراثية للأغذية والزراعة" ويرد فى نهاية هذه الوثيقة مشروع قرار لتوسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتشمل جميع الموارد الوراثية المتصلة بالأغذية والزراعة، للعرض على المؤتمر والموافقة عليه إن أمكن. ويعكس مشروع القرار توصيات المجلس ولجانه الفنية عن الهيكل المحتمل للهيئة الموسعة واختصاصاتها وأمانتها، كما يشمل النظام الأساسى المقترح للهيئة الموسعة كملحق بمشروع القرار.

ثالثا - تنفيذ الاختصاصات الموسعة للهيئة

٤ - وفى الوقت الذى اتفقت فيه الآراء فى جميع الأجهزة التى ناقشت هذا الموضوع على ضرورة توسيع اختصاصات الهيئة، فقد تركزت أغلب المداولات على الطريقة التى ينبغى بها توسيع هذه الاختصاصات. وقد انعكست هذه المداولات فيما خلص اليه المجلس فى دورته الثامنة بعد المائة. وفى الوقت الذى أوصى فيه المجلس بتوسيع اختصاصات الهيئة، أشار أيضا الى "ضرورة تنفيذ هذه العملية تباعا خطوة خطوة، على أن يبدأ العمل بالموارد الوراثية الحيوانية".

٥ - كما أن هيئة الموارد الوراثية النباتية في دورتها السادسة ردت نفس وجهات النظر التي أمرت عنها المجلس في دورته السابعة بعد المائة، "وأقرت بضرورة ألا يتعارض ذلك (أي توسيع اختصاصات الهيئة) مع المفاوضات الجارية لتعديل التعهد الدولي، أو مع التحضير للمؤتمر الفني الرابع"^(١).

٦ - ويتضمن مشروع القرار المرفوع الى المؤتمر كل هذه النقاط.

رابعا - مجموعات العمل القطاعية في الهيئة

٧ - كان مجلس المنظمة في دورته الثامنة بعد المائة قد "وافق على أن تقوم مجموعات عمل قطاعية بمعاونة الهيئة الموسعة في عملها، على أن تتسم هذه المجموعات بالتوازن الجغرافي الملازم، في مجالات الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحريرية والسمكية ... ورغم تأييد العديد من الأعضاء لتشكيل مجموعات حكومية دولية بدلا من مجموعات الخبراء للتحضير لتوسيع اختصاصات الهيئة، فإنه نظرا لعدم التوصل الى اتفاق في الآراء بشأن طبيعة وتشكيل مجموعات العمل، وبالنظر لما يرتبط بذلك من تبعات مالية، أُلحاح المجلس المسألة الى المؤتمر. وفي هذا السياق، رحب المجلس بالعرض المقدم بتوفير دعم من خارج الميزانية".

٨ - ويمكن النظر في ثلاثة خيارات بشأن هيكل مجموعات العمل وتكوينها. وهذه الخيارات هي:

(١) سيعقد المؤتمر الفني في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٦. وترتبط امكانية الانتهاء من من تعديل التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر المنظمة، بقسرة المنظمة على عقد دورتين للهيئة للتفاوض حول التعهد كما طلبت الهيئة في دورتها السادسة. وترد تفاصيل العملية التفاوضية وتبعاتها المالية في الوثيقة C 95/INF/19-SUP.1.

(1) مجموعات عمل حكومية دولية مفتوحة العضوية يشترك في دوراتها جميع الأعضاء في المنظمة مشاركة كاملة^(٣). وكنموذج على ذلك، اللجنة الفرعية المعنية بالاستثمارات العلمية الفنية والتكنولوجية المنبثقة عن اتفاقية التنوع البيولوجي.

(ب) مجموعات عمل حكومية دولية محدودة العدد تتكون من أعضاء المنظمة الذين تنتخبهم الهيئة بكامل أعضائها ليمثروا مختلف الأقاليم. وكنموذج على ذلك جماعة العمل المنبثقة عن هيئة الموارد الوراثية النباتية، والمكونة من ٢٣ عضو^(٣).

(ج) مجموعات عمل تتكون خبراء فنيين، تعيينهم الأمانة ويعملون بصفة شخصية (مع مراعاة التوازن الاقليمي). وكنموذج على ذلك مجموعة الخبراء المعنيين بالموارد الوراثية المرجية في المنظمة، والتي تضم ١٥ عضو^(٤)

(٣) حيث أن هذه المجموعات مفتوحة العضوية، فإن هذا الخيار سيؤدي الى تفاوت عدد الحاضرين في كل دورة، بحسب الموضوعات التي تناقش فيها واهتمام الأعضاء بها: ولذا ستتفاوت المشاركة في مجموعات العمل تفاوتاً كبيراً، وعندما تكون هناك مسائل هامة موضع مناقشة، فإن المشاركة قد تقترب من عضوية الهيئة بالكامل.

(٣) تتكون مجموعة العمل هذه كما يلي: أفريقيا (٥ أعضاء)، أوروبا (٥)، آسيا (٤)، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٤)، الشرق الأدنى (٣)، أمريكا الشمالية (١)، جنوب غرب المحيط الهادي (١).

(٤) ينبغي أن تضم كل مجموعة عمل مجموعة كافية من الخبراء، ضماناً لنجاحها في ادارة قطاعات التنوع البيولوجي الزراعي التي تدخل في اختصاصها.

٩ - في حالة عدم وجود جماعات عمل، يمكن تدبير الخبرة الفنية عن طريق الخبراء العالميين في مجالات معينها، وذلك بعقد مشاركات أو ابرام عقود مؤلفين لاعداد أوراق العمل، ولحضورهم دورات الهيئة أثناء مناقشة بنود أعمال معينها، اذا كان هناك ضرورة لذلك.

١٠ - ومن بين العوامل التي قد يرى المؤتمر دراستها عند تقييم الخيارات المختلفة: (١) ما تمثله جماعات العمل، (٢) درجة وطبيعة الخبرة الفنية في ظل مختلف الخيارات، (٣) التكاليف.

١١ - ويتضمن المرفق ٢ تحليلا مقارنا لمختلف الخيارات، وتبعاتها المالية، تيسيرا للمدارلات التي ستدور في المؤتمر واحتمال اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة.

خامسا - الاجراء:المنتظر من المؤتمر

١٢ - المؤتمر مدعو الى النظر في مشروع القرار الموجود في آخر هذه الوثيقة واتخاذ قرار بشأنه لتوسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتشمل جميع الموارد الوراثية المتصلة بالأغذية والزراعة. كما أن المؤتمر مدعو لدراسة طبيعة مجموعات العمل وتكوينها واتخاذ قرارات بشأنها، مع الأخذ في الاعتبار التحليل المقارن لمختلف الخيارات، والتبعات المالية، كما ترد في الملحق ٢ بهذه الوثيقة.

مشروع قرار

القرار ٩٥/٠٠٠ توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية
 التابعة للمنظمة لتشمل جميع الموارد الوراثية
 المتعملة بالأغذية والزراعة

إن المؤتمر

إذ يستذكر قراره ٨٣/٩ الذي أذن فيه بإنشاء هيئة الموارد الوراثية النباتية
 (التي سيشار إليها فيما يلي باسم الهيئة)، وقرار المجلس ٨٥/١ الذي أنشأ
 الهيئة بمقتضى المادة ١-٦ من الدستور،

وإذ يأخذ في اعتباره التوصيات المقدمة من المجلس في دورته الثامنة بعد المائة
 بتوسيع اختصاصات الهيئة لتميح هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة،

وإذ يضع في اعتباره الأحكام ذات الصلة من النموذج الأساسية للمنظمة وخاصة المادة
 ١-٦ من الدستور وكذلك «المبادئ والإجراءات» التي ينبغي أن تحكم المعاهدات
 والاتفاقيات المعقودة بمقتضى المادتين ١٤ و ١٥ من الدستور، والهيئات واللجان
 المنبثقة بمقتضى المادة ٦ من الدستور»، الواردة في المرفق ٤ من النموذج الأساسية
 للمنظمة،

وإذ يضع في اعتباره أن ما استجد من تطورات - ومن بينها انعقاد مؤتمر الأمم
 المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وبدء سريان الاتفاقية المتعلقة بالتنوع
 البيولوجي - قد عثق الوعي الدولي بأهمية تناول التنوع الزراعي البيولوجي
 بمنهج متكامل وبالاحتياج إلى استحداث هذا المنهج،

وإذ يضع في اعتباره أن توسيع اختصاصات الهيئة سييسهل تناول التنوع الزراعي
 البيولوجي بمنهج متكامل وييسر التنسيق مع الحكومات التي أخذت على نحو متزايد
 تتعامل بطريقة متكاملة مع قضايا السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي،

وإذ يضع في اعتباره أن أوجه التقدم الحديثة في مجال التكنولوجيا الحيوية قد
 أزالَت كثيراً من الحواجز التي تقفل بين الأنواع والرتب والممالك، فسمحت بنقل
 الجينات على نطاق واسع حتى بين مملكتين مختلفتين، وجعلت من المستمرب أنشاء
 محفل واحد معنى بالتنوع الزراعي البيولوجي ويمكن أن تناقش فيه امكانيات
 وتأثيرات هذه التقنيات، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بالسلامة الحيوية والأمن
 الغذائي،

٩١٤ق٠

وإذ يضع في اعتباره أن الهيئة تستطيع إذا زودت باختصاصات واسمة، أن توجه وترصد سياسات المنظمة وأنشطتها في مجال الموارد الوراثية للاغذية والزراعة، وأن توفّر تعاوناً فعالاً مع مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ولجنة التنمية المستدامة، ومنظمة التجارة العالمية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية،

وإذ يعترف باختلاف المناهج المتبعة في تناول كل من التنوع البيولوجي النباتي والحرجي والحيواني والسمكي، وباحتياج هذه المناهج إلى خبرة متخصصة في كل ميدان، وبأن خير وسيلة لتوفير هذه الخبرة هو انشاء عدد من جماعات العمل اللفطائية،

يقرر توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتشمل جميع عناصر التنوع البيولوجي المتمثلة بالاغذية والزراعة،

يقرر كذلك أن يكون للهيئة، التي ستدعى اعتباراً من الآن «هيئة الموارد الوراثية للاغذية والزراعة»، النظام الاساسي الملحق بهذا القرار،

يقرر كذلك أن تنفذ عملية توسيع نطاق الهيئة من خلال منهج خاص يبدأ بالموارد الوراثية الحيوانية، وبطريقة لا تؤثر تأثيراً سلبياً على العمليات الهامة الجارية تنفيذها للتحضير للمؤتمر الدولي الفني الرابع الذي يعتمد عقده في منتصف ١٩٩١ والمفاوضات الجارية بشأن تعديل التعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية.

يطلب من الهيئة أن تدرج الموارد الوراثية الحيوانية في جدول أعمال دورتها المقبلة.

ملحق القرار ٩٥/...١٥

النظام الاساسي لهيئة الموارد الوراثية
للاغذية والزراعة (الهيئة)١ - المفوضية

عضوية الهيئة مفتوحة أمام جميع الاعضاء والاعضاء المنتسبين في المنظمة. وتتألف الهيئة من الاعضاء أو الاعضاء المنتسبين الذين يخطرون المدير العام برغبتهم في أن يعتبروا أعضاء في الهيئة.

٢ - اختصاصات الهيئة

تؤدي الهيئة دورا تنسيقيا وتعنى بمسائل السياسات والمسائل القطاعية والمشاركة بين القطاعات ذات الصلة بمبداة الموارد الوراثية النباتية للاغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وتتمثل اختصاصات الهيئة فيما يلي:

(١) أن تبقى قيد الاستعراض المستمر جميع المسائل المتعلقة بسياسات المنظمة وبرامجها وأنشطتها في مجال الموارد الوراثية للاغذية والزراعة، بما في ذلك صياغتها واستخدامها المستدام والانتسام العادل والمنصف للمنافع المستمدة من استخدامها، وأن تسمى المشورة بشأن هذه المسائل الى المدير العام والمجلس، والى اللجان الفنية للمجلس عند الاقتضاء، بما في ذلك على وجه الخصوص لجان الزراعة، والغابات، ومصايد الاسماك،

(٢) أن تتفاوض بشأن وضع ما يقتضيه الامر من اتفاقيات وتعهدات ومدونات سلوك وغيرها من المكوك القانونية الدولية المتعلقة بالموارد الوراثية للاغذية والزراعة، وأن تشرف على وضع تلك المكوك وتتابع تنفيذها،

(٣) أن توصي بالتدابير الضرورية أو المستتوية لضمان استحداث نظام عالمي شامل أو نظم عالمية شاملة للموارد الوراثية للاغذية والزراعة، وأن ترصد أداء عناصر هذا النظام أو هذه النظم بما يتفق مع المكوك الدولية المعتمدة في هذا المجال، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي،

(٤) أن تيسر التعاون بين المنظمة وغيرها من الأجهزة الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بمبداثة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام، بما في ذلك مؤتمر الاطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ولجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة، وأن تشرف على هذا التعاون.

٣ - جماعات العمل القطاعية التابعة للهيئة

يجوز للهيئة أن تستعين بجماعات عمل قطاعية، يتوافر فيها التوازن الجغرافي المناسب، تعنى بالموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرجية والسمكية.

٤ - اختصاصات جماعات العمل القطاعية

تتضمن اختصاصات جماعات العمل القطاعية في استعراض الحالة في مجالات اختصاصها، واسداء المشورة الى الهيئة بشأن تلك المسائل، والنظر في التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج عمل الهيئة، بالاضافة الى أى مسائل أخرى تحال اليها من الهيئة.

٥ - دورات الهيئة وجماعات العمل القطاعية التابعة لها

(١) تعقد الهيئة في الاحوال الطبيعية دورة عادية واحدة في كل فترة مالية، كما يجوز لها أن تقرّر عقد دورات استثنائية عند الاقتضاء، وتعقد دورات الهيئة عادة في المقر الرئيسي للمنظمة.

(٢) تعقد جماعات العمل القطاعية، عند انشائها، دورة عادية واحدة سنويا في الاحوال الطبيعية.

٦ - الأجهزة الفرعية الأخرى

(١) يجوز للهيئة أن تنشئ ما تراه ضروريا من أجهزة فرعية تساعدها على النهوض بالفعال بها.

(٢) . يوضح انشاء أى جهاز فرعى لتقدير المدير العام لمدى توافر الاعتمادات اللازمة فى الباب ذى الصلة من ميزانية المنظمة أو من مصادر من خارج الميزانية . وقبل اتخاذ أى قرار ينطوى على مبروفات تشمل بانشاء أجهزة فرعية ، يعرض على الهيئة تقرير من المدير العام بشأن الآثار البرامجية والادارية والمالية المترتبة على انشاء هذه الأجهزة .

٧ - تقديم التقارير

عند اختتام كل دورة ، تقدم الهيئة الى المدير العام تقريراً عن انشطتها وتوصياتها يؤخذ فى الاعتبار لدى اعداد مشروع برنامج العمل والميزانية للمنظمة والوثائق الاخرى التى تعرض على الأجهزة الرياسية للمنظمة . ويعرض المدير العام على المؤتمر ، من خلال المجلس ، أى توصيات تعتمدها الهيئة وتكون لها انعكاسات على مستوى السياسات أو تؤثر على برنامج المنظمة أو ماليتها . وفور توافر كل تقرير من تقارير الهيئة توزع نسخ منه على الاعضاء والاعضاء المنتسبين فى المنظمة ، وكذلك على المنظمات والوكالات الدولية المعنية بالموارد الوراثةية .

٨ - الامانة والمبروفات

(١) يعين المدير العام امانة الهيئة التى تكون مسؤولة أمامه ادارياً . وتتابع امانة الهيئة وتنسق الاعمال التحضيرية لاجتماعات الهيئة وعمل جماعات العمل النظامية عند انشائها . وتحدد مبروفات امانة الهيئة وتدفع من جانب المنظمة فى حدود الاعتمادات ذات الصلة فى الميزانية المعتمدة للمنظمة ،

(٢) توفر خدمات الامانة لكل جماعة عمل تظاعية ، عند انشائها ، من جانب القسم الفنى المعنى فى المنظمة فى اطار برنامج عمله السنوى ،

(٣) المبروفات التى يتكبدها ممثلو الاعضاء فى الهيئة وفى جماعات العمل التابعة لها ومناوبرهم ومستشاروهم ، عند حضور دورات الهيئة أو جماعات العمل القطعية التابعة لها أو أى أجهزة فرعية اخرى ، وكذلك المبروفات التى يتكبدها المرابون لحضور الدورات ، تتحملها كل حكومة أو منظمة معينة .

٩ - المراقبون

يشارك بمففة المراقب الاعضاء والاعضاء المنتسبون الذين ليسوا أعضاء في الهيئة، والدول التي ليست أعضاء أو أعضاء منتسبة في المنظمة، والمنظمات الدولية، وتنظم هذه المشاركة الأحكام والقواعد والمبادئ ذات الصلة التي يعتمدها المؤتمر.

١٠ - اللائحة الداخلية

يجوز للهيئة أن تعتمد وتعديل لائحتها الداخلية، التي يجب أن تكون متفقة مع الدستور واللائحة العامة للمنظمة، ومع بيان المبادئ التي تحكم الهيئات واللجان الذي اعتمده المؤتمر (أنظر القسم ص من النصوص الأساسية).

المرفق الاول

تقرير الدورة الاستثنائية الاولى لهيئة الموارد الوراثية النباتية

(روما ، ٧-١١/١١/١٩٩٤)

امكانية توسيع اختصاصات الهيئة لتشمل امكالا اخرى
من التنوع البيولوجي في نطاق الاغذية والزراعة

٤٥ - عرضت على الهيئة - للعلم - الوثيقة CI 107/18 الخاصة بالدورة القادمة لمجلس المنظمة، والتي تتناول امكانية التوسع في مجال اختصاص هيئة الموارد الوراثية النباتية في المنظمة، ليشمل جميع الموارد الوراثية التي لها اهميتها بالنسبة للاغذية والزراعة. وسوف يبحث المجلس في دورته السابعة بعد المائة هذا الموضوع بصفة رسمية.

٤٦ - وقد لاحظت الهيئة ان الوثيقة تناقش عدة اسباب لتوسيع اختصاصاتها ، وتغيير اسمها الى «هيئة الموارد الوراثية للاغذية والزراعة»:

٤٧ - استذكر البعض ان الهيئة والمجلس كانا قد ناقشا في عام ١٩٩١ امكانية توسيع اختصاصات الهيئة ورأيا ان الفكرة - في ذلك الوقت - ساقطة لاوانها . ولكن التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين، ولاسيما دخول اتفاقية التنوع البيولوجي حيز التنفيذ، قد عززت من المطالبة بتوسيع مجال اختصاصات الهيئة. وأعربت بعض البلدان عن رأيها في أنه من الضروري سياسيا الآن توسيع مجال اختصاصات الهيئة. بينما أعرب البعض الآخر عن رأيه في ضرورة دراسة الاقتراح بمزيد من التفصيل. وأشار في هذا الصدد، أنه أيا كان الرأي، فإن جدول أعمال الدورة القادمة لهيئة الموارد الوراثية النباتية سيكون مشحوناً بالبند.

٤٨ - وبوجه خاص، التمس مزيد من التوضيح بشأن النقاط التالية:

- انعكاسات ذلك على حجم عمل الهيئة، بما في ذلك تأثيراته على الوقت المتاح لمناقشة الموارد الوراثية النباتية في دورات الهيئة، وما اذا كانت الامانة تتوخى خفض العمل المتمم بالموارد الوراثية النباتية بعد ١٩٩٦ ،

- ما اذا كانت أمانة الهيئة الموسعة ستستمد عناصرها من جميع المصالح الفنية في المنظمة،
- ترتيبات النظر في القضايا القطاعية في اطار الهيئة الموسعة (مثلا، امكانية استخدام جماعات العمل القطاعية النوعية، وعقد دورات للهيئة بشأن موضوعات نوعية محددة)،
- التأثيرات على حجم تمثيل البلدان الاعضاء في دورات الهيئة، وتكوينه،
- التبعات المالية.
- 49 - واقترح أن يدعى الى بحث هذه المسائل مجلس المنظمة ولجانه الفنية بالإضافة الى لجنة الزراعة، ولجنة مصيد الاسماك، ولجنة الغابات، وأمانة المنظمة.
- 50 - وأشار الى أن معظم البلدان قد أبدت، في دورة جماعة العمل التي انعمدت قبل الهيئة ذاتها مباشرة، توسيع نطاق الهيئة، ولكنها رأت أنه ينبغي تنفيذ ذلك بطريقة تدريجية.
- 51 - واتفقت الهيئة على أنه اذا كان سيجرى توسيعها، فينبغي القيام بذلك بطريقة حذرة وتدريجية، وربما أمكن البدء بالتنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة. وطرحت تساؤلات عن مدى سلامة ادراج الموارد الوراثية الحرجية والموارد الوراثية الميكروبية في نطاق الهيئة الموسعة قبل مناقشة هذه القضايا في لجنة مصيد الاسماك ومداولات المؤتمر الاول لاطراف اتفاقية التنوع البيولوجي. ورأت بعض الوفود ضرورة اعادة النظر في مسألة الموارد الوراثية الحرجية في ضوء المبادرات المختلفة الرامية الى تنفيذ مبادئ الغابات التي وضعها مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

تقرير الدورة السابعة بعد المائة للمجلس
(روما، ١٥-٢٤/١١/١٩٩٤)

توسيع اختصاصات
هيئة الموارد الوراثية النباتية (١٥)

٨٦ - أخذ المجلس علماً بالوثيقتين CL 107/PV/18 و CL 107/8^(١٥)، فضلا عن تقديم الأمانة لهذا الموضوع، ولاحظ أنه قد أبدت وجهات نظر مختلفة بشأن مسألة توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية.

٨٧ - ولم يثر المجلس أية اعتراضات محددة على مبدأ توسيع اختصاصات الهيئة، غير أن المناقشة تركزت على الامكانيات العملية المتاحة، والتأثير المحتمل لتوسيع اختصاصات الهيئة على أعمالها الجارية، والانعكاسات المالية والمؤسسية والادارية. وطرح طائفة واسعة من الآراء، بيد أن كل المتحدثين انفقوا في التشديد على ضرورة أن تكون عملية توسيع اختصاصات الهيئة - إذا تم الشروع في تنفيذها - عملية حذرة وتدرجية.

٨٨ - وحبذ عدد من الأعضاء الشروع دون إبطاء في عملية توسيع نطاق هيئة الموارد الوراثية النباتية ليشمل أيضا جوانب أخرى للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وأيدوا، بصفة عامة، البدء بادراج الموارد الوراثية الحيوانية، واقترحوا الشروع فورا في انشاء جماعة أو فريق عمل مخصص، في حدود الاعتمادات المالية الحالية. ويرى هؤلاء الأعضاء أن ذلك يشكل اشارة واضحة للدلالة، ويؤكد مجددا اختصاصات المنظمة ودورها في مجال التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، ولن يؤثر على الأنشطة الجارية المتمثلة بالموارد الوراثية النباتية، كما اقترح أن يقر مؤتمر المنظمة في دورته الثامنة والعشرين في ١٩٩٥ اقتراح هؤلاء الأعضاء تغيير اسم الهيئة الى «هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة».

٨٩ - بيد أن بعض الأعضاء رأوا أن توسيع الهيئة يمكن أن يؤثر سلبا على عملية المفاوضات الجارية، وعلى الأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية - وخاصة فيما يتمل بتعديل التعهد الدولي والعملية التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي الفنى الرابع للموارد الوراثية النباتية - ولذا اقترحوا تأجيل النظر في توسيع اختصاصات الهيئة الى ما بعد عام ١٩٩٦، واختتام المؤتمر الدولي الفنى الرابع. كما أعرب عن بعض القلق ازاء احتمال أن تجابه البلدان النامية صعوبات في ايفاد وفود قادرة على معالجة عدد من القطاعات في وقت واحد على نحو فعال.

(١٥) الوثائق: CL 107/8, CL 107/PV/12, CL 107/PV/14.

٩٠ - وأشار أيضا عدد من الاعضاء الى ضرورة توفير المزيد من المعلومات والبيانات قبل أن يمكنهم تحديد موافقتهم النهائية من الاقتراح، وفي هذا الصدد، أكد العديد من البلدان أهمية إجراء دراسة شاملة للامكانيات المالية والتنظيمية والادارية على النحو الوارد في الفترة ٤٨ من تقرير هيئة الموارد الوراثية النباتية.

٩١ - وأوصى المجلس بتقديم وثيقة الى كل من لجنة الزراعة ولجنة الفجوات ولجنة مبادئ الاسماك لدراستها وتتضمن تفاصيل المقترحات الخاصة بتوسيع اختصاصات الهيئة، بما في ذلك الجوانب الادارية والمالية. ويمكن أن تشكل تعليقات هذه اللجان الثلاث الأساس للمناقشات التي ستجريها كل من لجنة البرنامج ولجنة المالية والدورة القادمة لهيئة الموارد الوراثية النباتية، والمجلس في دورته المقبلة، والذي يمكنه حينئذ التقدم بتوصيات عملية للمؤتمر في دورته عام ١٩٩٥. وأشار المجلس الى أن أي اقتراح بتوسيع اختصاصات الهيئة يقتضي، على أية حال، موافقة المؤتمر الذي حدد املا اختصاصات الهيئة في البداية.

٩٢ - ووافق المجلس كذلك على عدد من النقاط من بينها: الحاجة الماسة الى اطار حكومي دولي يعنى بالموارد الوراثية الحيوانية للاغذية والزراعة، وضرورة تلافى حدوث أي ازدواجية مع وظائف مؤتمر الاطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وضرورة ألا تتأثر الانظمة الحالية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية من جراء توسيع اختصاصات الهيئة.

تقرير الدورة الواحدة والعشرين للجنة مبادئ الاسماك

(روما، ١٠-١٣/٣/١٩٩٥)

توسيع نطاق التفويض الممنوح لهيئة الموارد
الوراثية النباتية لدى المنظمة
ليشمل فئات أخرى من الكائنات المستخدمة في الاغذية والزراعة

١١ - قدمت الامانة الوثيقة COFI/95/10 وطلبت المشورة من اللجنة بشأن توسيع نطاق التفويض الممنوح لهيئة الموارد الوراثية النباتية ليشمل فئات أخرى من الكائنات المستخدمة في الاغذية والزراعة.

٦٧ - رحبت اللجنة من حيث المبدأ باقتراح توسيع نطاق التفويض الممنوح لهيئة الموارد الوراثية النباتية ليشمل فئات أخرى من الكائنات المستخدمة في الاغذية والزراعة، وإن كانت بعض الوفود ترى أن ذلك التوسيع لايزال يعتبر سابقا لوانه. ولوحظ أن كثيرا من القضايا المحيطة بتوسيع نطاق الهيئة سوف يعرض ويناقش بمزيد من التفصيل في لجنة الزراعة، وطرحت توصية بهذا المعنى، وأقرت اللجنة بأن هناك مشاكل تتعلق بهذا التوسيع مقفورة على قطاع المصايد وتربية الاحياء المائية ينبغي التعمد لها ومعالجتها.

٦٨ - أيدت اللجنة انشاء فريق عامل أو فريق خبراء لاسداء المشورة الى لجنة مصايد الاسماك والمنظمة حول أفضل كيفية لادماج المصايد وتربية الاحياء المائية في الهيئة بعد توسيعها. وطرحت توصية بإبلاغ لجنة مصايد الاسماك بأى عمل تقوم به المنظمة بخصوص الموارد الوراثية السمكية، كما طرح اقتراح بأجراء تقييم دقيق للآثار العملية والمالية التي قد تترتب على توسيع نطاق تفويض الهيئة. كما أوصت اللجنة بتطبيق منهج الخطوات المتدرجة في ادماج الموارد المائية في الهيئة الجديدة لدى انشائها، وحين يتوفر الدعم اللازم للاستفادة من آلية الافترقة المعاملة المكونة من الخبراء التقنيين. فبر أن اللجنة لاحظت أنه يتعين تشفير هذه الافترقة بطريقة واضحة وشفافة وأنه لايد من وجود ممثلين عن البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وتم الاعتراف بالمنظمة كجهة ملائمة للقيام بدور أمانة الهيئة بعد توسيعها.

تقرير الدورة العشرين للجنة العايات

(روما، ١٣-١٦/٣/١٩٩٥)

٤٤ - وقد أحيطت اللجنة علما بالاقتراح الداعى الى توسيع ولاية لجنة الموارد الوراثية النباتية في المنظمة، لتشمل فئات أخرى من الكائنات المستخدمة في الاغذية والزراعة. كما شددت على أهمية مواصلة أنشطة مجموعة خبراء الموارد الوراثية الحرجية نظرا لدقة تخصص المنهج والاستراتيجيات في هذا الميدان.

تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة الزراعة

(روما ، ٢٧-٣١/٢/١٩٩٥)

توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتشمل الفئات الأخرى من الكائنات المستخدمة في الأغذية والزراعة (٤)

٢٨ - ولأظنت اللجنة أن الدورة السابعة بعد المائة للمجلس قد ناقشت امكانية توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتشمل فئات أخرى من الكائنات ذات الأهمية للأغذية والزراعة. وأعادت اللجنة الى الأذهان أن المجلس قد أثار في تلك الدورة عددا من المسائل، وأنه أحال الموضوع الى لجان الزراعة والغابات وممايد الأسماك، وكذلك الى لجنة البرنامج والمالية، حتى يمكن مناقشته مرة أخرى في دورته الثامنة بعد المائة بناء على هذه التعليقات. وعندئذ يستطيع المجلس تقديم توصيات الى المؤتمر، وهو الهيئة المخول لها البت في امكانية توسيع الاختصاصات. وقد ردت الأمانة على المسائل التي أثارها المجلس في الوثيقة COAG/95/5 Supp.1 التي ناقشتها اللجنة.

٢٩ - وقد وافقت اللجنة على أن توصي المجلس، في دورته الثامنة بعد المائة، بتوسيع اختصاصات الهيئة لتشمل فئات أخرى من الكائنات ذات الأهمية للأغذية والزراعة، وتشجيع المجلس على أن يوصي المؤتمر بأن يفعل ذلك في دورته الثامنة والمئتين التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام. بيد أنها أوصت كذلك بأن تنفذ الاختصاصات الموسعة من خلال عملية تدريجية تبدأ بالموارد الوراثية الحيوانية. وسوف تتمكن «هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بشأن التنوع البيولوجي، وتقديم المشورة الى منظمة الأغذية والزراعة بشأن التنوع البيولوجي، وتقديم المساعات التقنية لمؤتمر الاطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء». ورات اللجنة أيضا أنه بغية الإبقاء على جهة وصل واضحة في كل قطاع، فإنه ينبغي أن يعاون الهيئة بعد توسيعها جماعات عمل قطعية، يتوافر فيها التوازن الجغرافي بشأن الموارد الوراثية للنباتات والحيوانات والغابات وممايد الأسماك. ولم يحدث اتفاق في الرأي بشأن ما اذا كان ينبغي تشكيل جماعات العمل هذه من ممثلين للحكومات أو من خبراء فنيين يعملون بمفترم الشخصية.

(٤) الوثيقتان: COAG/95/Inf.5 و COAG/95/Supp.1

٤٠ - واتفق كذلك على أنه لا ينبغي لمنظ توسيع اختصامات الهيئة أن يؤثر سلبيا على العمليات الهامة الجارية في إطار هيئة الموارد الوراثية النباتية لتعديل التمهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية، والاعداد للمؤتمر الفنى الدولي الرابع للموارد الوراثية المقرر عقده في يونيو/حزيران ١٩٩١. لذلك فان اللجنة تقترح على المجلس أن يبدأ توسيع الهيئة عام ١٩٩١، وأنه يمكن الشروع في دراسة الطرق العملية لتنفيذ الاختصامات الموسمة في أوائل ١٩٩١ على الاقل، أو خلال الدورة العادية السابعة للهيئة في أبريل/نيسان ١٩٩٧ على الاكثر. وينبغى مواصلة تحليل الاثار المالية لذلك، وتضمينها في برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤١ - واقترح أن تشرع المنظمة، في الفترة من الآن وحتى تفتح الهيئة مستعدة فعليا لتوسيع اختصاماتها، وفي ضوء ترار المؤتمر بشأن طبيعة جماعات العمل، والجدول الزمني للعملية التدرجية، في اجراء دراسات وتحليلات تفضيلية ابتداء من ١٩٩١ لتسهيل تنفيذ قرار المؤتمر. ويمكن أن يتولى هذه المهام جماعتان فنيتان مؤتنتان تشكلان بصورة خاصة بعد ترار المؤتمر مباشرة، الاولى للموارد الوراثية الحيوانية، والثانية للموارد الوراثية السمكية فى مرحلة تالية. وتعرض توصيات هاتين اللجنتين على لجننى الزراعة ومبايد الاسماك. أما فى حالة الغابات، فهناك بالفعل مجموعة خبراء، بهذا الشأن عرضت وجهات نظرها على لجنة الغابات.

تقرير الدورة الثامنة بعد المائة للمجلس
(روما، ٥-١٤/١/١٩٩٥)

تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة الزراعة
(روما، ٢٧-٣١/٢/١٩٩٥) - البند ٦

١٥ - ولوصى المجلس المؤتمر بان يوافق، خلال دورته الثامنة والعشرين، على توسيع نطاق اختصامات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتمتيع اختصامات «هيئة موارد وراثية للاغذية والزراعة». ووافق المجلس على أن تقوم مجموعات عمل قطوعية بمعاونة الهيئة الموسمة فى عملها، على أن تتسم هذه المجموعات بالتوازن الجغرافى الملازم، فى مجالات الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرجية والسمكية، وأشار بضرورة تنفيذ هذه العملية تباعا خطوة خطوة، على أن يبدا العمل بالموارد الوراثية الحيوانية. ورغم تايد العديد من الاعضا، لتشكيل مجموعات حكومية دولية بدلا من مجموعات الخبراء، للتحفيز لتوسيع اختصامات

الهيئة، فإنه نظر لعدم التوصل الى اتفاق في الآراء بشأن طبيعة وتشكيل مجموعات العمل، وبالنظر لما يرتبط بذلك من تبعات مالية، إُحال المجلس المسألة الى المؤتمر. وفي هذا السياق، رحب المجلس بالعرض المقدم بتوفير دعم من خارج الميزانية.

تقرير الدورة السادسة لهيئة الموارد الوراثية النباتية

(روما ، ١٩ - ٢٠/١/١٩٩٥)

توسيع نطاق اختصاصات الهيئة

٤٢ - لاحظت الهيئة علما بالوثيقة CPGR-6/95/Inf.4 التي احتوت على فقرات ذات صلة مستخرجة من تقارير الدورات الاخيرة للجان الزراعة، ومما يد الاسماك، والفيجات، والدورة الثامنة بعد المائة للمجلس.

٤٣ - ولاحظت الهيئة ترمية المجلس في دورته الثامنة بعد المائة المقدمة الى المؤتمر المقبل والداعية الى توسيع نطاق اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية لتصبح - تدريجيا - اختصاصات هيئة موارد وراثية للأغذية والزراعة، على ان يبدأ الامر بالموارد الوراثية للحيوانات المستأنسة. وقررت الهيئة بضرورة الا يتعارض ذلك مع المفاوضات الجارية لتعديل التعهد الدولي، او مع التحضير للمؤتمر الفنى الدولى الرابع. واقترحت الا تثار هذه المسألة فى الهيئة الى ان يتم الانتهاء من العمليتين المذكورتين، وانه حتى ذلك الحين فان بمقدور مجموعات تفاعلية خاصة ان تتقدم، عند انشائها، بتقاريرها الى لجان الزراعة، والفيجات، ومما يد الاسماك.

المرفق الثانى

مجموعات العمل القطاعية فى الهيئة تحليل مقارن لثلاثة خيارات وردت فى النص وتبعاتها المالية

(١) تمثيل مجموعات العمل القطاعية

١ - يسمح الخيار أ لجميع البلدان بالتمثيل الحكومى المباشر. وينص الخيار ب على أن تكون العضوية على أساس اقليمى، حيث يمثل المندوبون مصالح الاقليم بأكمله، فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومات بتعيينهم. وفى الخيار ج لن تثار مسألة التمثيل الحكومى، إذ أن أعضاء مجموعات العمل سيعملون بصفتهم الشخصية. وسيتم اختيار الأعضاء مع مراعاة ضرورة المحافظة على التوازن الاقليمى.

(٢) الخبرة الفنية

٢ - عند التفكير فى المهارات الفنية المتاحة، ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن الخيار أ يعتمد على أن الوفود الوطنية تجلب معها الخبراء الفنيين ضمن هذه الوفود، وأنه مع التوسع فى المشاركة، فالأرجح أن تضم هذه الوفود باستمرار خليطاً من الخبرة الفنية والخبرة فى مجال السياسات. والخيار ب - مثله فى ذلك مثل الخيار أ - سيعتمد على وجود الخبراء الفنيين ضمن الوفود؛ ومع ذلك، فمع تشكيل هذه المجموعات من أعداد محدودة، فبإمكان المنظمة - إذا رأى المؤتمر ذلك - أن تدعو البلدان الأعضاء فى مجموعات العمل الى اختيار ممثلين من الخبراء الفنيين فى قطاع بعينه (يمثلون فيه بلادهم وأقاليمهم). أما الخيار ج فيسمح للأمانة باختيار المشتركين بصفاتهم الشخصية على أساس خبراتهم الفنية.

(٣) التكاليف

٣ - من أهم بنود التكاليف (١) اعداد الوثائق، وترجمتها، وطباعتها، وتوزيعها (٢) الترجمة الفورية وتكاليف الخدمات أثناء الاجتماعات (٣) تكاليف السفر وبدل المعيشة اليومي في حالة الخبراء الذين تعينهم الأمانة بصفتهم الشخصية بمقتضى الخيار ج.

٤ - وتأتى أهم التكاليف المرتبطة بإعداد الوثائق من الترجمة، وهى تتفاوت (مطلها في ذلك مثل الترجمة الفورية) بحسب اللغات التى تستخدمها مجموعة العمل^(٥). وعندما تجتمع مجموعات العمل، فإن الترجمة الفورية ستمثل الجزء الأكبر من تكاليفها. وفى حالة الخيار أ، ستحتاج الترجمة التحريرية والفورية على السواء الى العمل باللغات الخمس الرسمية. وفى حالة العدد المحدود فى مجموعة حكومية دولية، كما ينص الخيار ب، فإن الأمر سيحتاج الى الترجمة التحريرية والفورية بثلاث لغات على الأقل، وربما أربع. أما مجموعات العمل من الخبراء الفنيين التى ينص عليها الخيار ج فسوف تحتاج الى الترجمة التحريرية والفورية بثلاث لغات على الأقل، والأرجح أن تكون أربع لغات، مالم يقرر المؤتمر أنه ينبغي أن تعمل بلغة واحدة.

٥ - وبالنسبة للخيار أ، سيحتاج الأمر الى عدد كبير من موظفى المؤتمرات (مثل الساعة وموظفو توزيع الوثائق) وكذلك الى قاعة كبيرة للاجتماعات العامة وعدد من الحجرات للاجتماعات الأخرى المحتملة. وفى حالة الخيارين ب و ج - حيث عدد المشاركين محدود - فسيحتاج الأمر الى عدد أقل من موظفى المؤتمرات وعد محدود من الحجرات.

(٥) ينبغي أن يؤخذ فى الاعتبار أيضا عدد الوثائق التى سيجرى طبوعها وتوزيعها بالفعل: فالخيار أ ينطوي على أكبر عدد من الوثائق، أما الخياران ب و ج فينطويان على عدد أقل من الخيار أ، ولكنه واحد فى حالتيهما. غير أن ذلك لن يسفر عن فروق كبيرة فى التكاليف.

٦ - بالنسبة للخيار ج، حيث تختار الأمانة الخبراء للعمل بصفاتهم الشخصية، وستتضمن المنظمة تكاليف السفر وبيل المعيشة. أما في حالة مجموعات العمل الحكومية الدولية كما في الخيارين أ و ب فإن تتحمل المنظمة مثل هذه التكاليف، وإن كان الأمر قد يحتاج إلى أموال من خارج الميزانية ضمانا لحسن تمثيل البلدان النامية.

٧ - ويبين الجدول التالي التكاليف المحتملة لكل خيار من الخيارات الثلاثة، باستخدام مقياس من أربع نقاط:

السفر وبيل المعيشة	الخدمات	الترجمة الفورية	المطبعة والتوزيع	الترجمة	الخيار ج ^(١)
لا يوجد	+++	++++	++	+++	الخيار أ:
لا يوجد	++	+++	+	++	الخيار ب:
+++	++	+++	+	++	الخيار ج ^(١)

(١) لم ينص الخيار ج على دفع أى أجر للخبراء، وإن كانت بعض البلدان تطلب تسديد الأجر التي تدفعها للخبراء، عندما يحضر هؤلاء الخبراء اجتماعات دولية بصفتهم الشخصية. وقد أدرجت تكاليف الترجمة التحريرية والفورية في هذا الخيار، حيث أن هذه التسهيلات تقدم إلى مجموعة الخبراء المعنية بالموارد الوراثية المرجية في المنظمة (وهي مجموعة الخبراء الوحيدة المعنية بالموارد الوراثية في المنظمة) فإن هذه التسهيلات لا تقدم بصورة تلقائية إلى مجموعات الخبراء الأخرى في المنظمة.